ولا عزاء للفقراء *...!

القضية الخطيرة التى أثرتموها(لبيب السباعى) فى صفحة التعليم بأهرام الإثنين ٧ أغسطس يجب أن يستمر الحديث عنها بكل قوة لأنها يمكن أن تشكل خطرا داهما يهدد السلام الاجتماعى فى وقت تكاثرت فيه الهموم والأعباء على الكثرة الغالبة من عموم الناس بحيث أصبحوا لا يطيقون المزيد منها ، خاصة عندما يتعلق هذا بمستقبل الأبناء .

ما المشكلة فى حقيقة أمرها ؟

إن أسوأ ما نقوم به حقا هو هذا " التطرف " القومى إذا صح هذا التوصيف ...

فلقد طغى الإقطاعيون والرأسماليون قبل ١٩٥٢ ، وباتت الجمهرة الكبرى من الفقراء تعيش قسوة حياة وبؤس حال ، فلما قامت الثورة وأرادت أن تحد من توحش الأغنياء وترفع من شأن الفقراء " تطرفت " فى ذلك ، إلى درجة أن ساد وهم عام وكأن كل غنى ، هو عدو للبلاد ، وراح غول التأميم يتوحش فى محاربتهم ، فإذا به ينال حتى بعض المؤسسات المتواضعة الوطنية ، وإذا بإيجارات المساكن تخفض أكثر من مرة ، فكسد سوق البناء وأصبح الحصول على شقة حلما لا يستطيع تحقيقه إلا قليلون ، وكان لهذا أثره فى تفاقم مشكلة العنوسة وما ارتبط بها بالضرورة من انتشار للزواج العرفى .

فلما أردنا منذ أواسط السبعينيات أن نحول المسار ونشجع أصحاب رؤوس الأموال على المساهمة فى حركة التنمية ، كان ما كان من إصدار

---

* جريدة الأهرام ، صفحة شباب وتعليم ، فى ١٤ / ٨ / ٢٠٠٦

الكثير من التشريعات المسهلة لعملهم ، لكننا أخذنا أيضا فى التطرف القومى ، حتى بدأنا نشعر " بتوحش " رأس المال ، وقلما تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الفقراء إلا تصريحات وخطبا ، وأصبح معروفا أن الطبقة الوسطى أخذت تتآكل ، والتى هى ميزان يضبط الحركة الاجتماعية فى كل المجتمعات وعلى مختلف العصور ، وأصبح شائعا أن الزمن أصبح زمن الأغنياء ، رافعا شعار : اللى ممعهوش ما يلزموش "!!

وكان التعليم مجالا من المجالات التى وضح فيها هذا بدرجة لا تخطئوها عين ...

فالانخفاض المستمر فى مستوى الخدمة التعليمية فى المدارس الحكومية ، والبطء الواضح فى حركة إنشاء مدارس جديدة ، فتح المجال على مصراعيه للآباء أن يهربوا بأبنائهم إلى المدارس الخاصة ، مهما ضحوا من قوت يومهم ، ولا أشير إلى الدروس الخصوصية ، فهذه كارثة أخرى تحتاج إلى حديث خاص .

وظهر شكل غريب اسمه المدارس التجريبية ليفرض مصروفات فى مرحلة التعليم الابتدائى التى هى فى كل الدنيا مجانية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، وإيهام الناس بأنها " تجريبية " أمر يفتقد الصدق تماما ...إنها مجرد محلل للمصروفات ...

وفى الجامعات :

بدأنا نسمع عن " الانتساب الموجه " وهو أيضا اسم على غير مسمى ، كل ما هنالك أن نفس المنطق هو الحاكم : محلل لفرض مصروفات ، ولا فرق بينه وبين التعليم العادى .

ثم جاءت بدعة أقسام التعليم باللغات الأجنبية ، ولم يكن الأمر يمنع أبدا من دروس إضافية للتعليم القائم ، فى اللغات الأجنبية ، لكنها ..مرة ثانية ، لتبرير فرض مصروفات عالية ..

ثم جاء ما يسمى بالتعليم المفتوح ، ولو فتشت فى أى كتاب فى الدنيا لتعرف فلسفة التعليم المفتوح وأهدافه ونظامه لوجدت أن ما هـو موجـود عندنا ليس فيه من التعليم المفتوح إلا اسمه ، وهو أقرب إلى التعليم العادى ، لكنه ..مرة أخرى ، باب لتحصيل المصروفات العالية ..

وترتفع المجاميع فى الثانوية بصورة لا مثيل لها فى أى بلد فى العالم ، ولم يحدث لها مثيل فى أى عهد من العهود ، لتعجز جامعات الدولة عن استيعاب مجاميع عالية ، فيصبح الباب مفتوحا على مصراعيه للجامعـات الخاصة كى يروج سوقها .

وهكذا تتعدد السبل ، وتكثر الحلول ، ونشهد كل يوم ، طريقـا جديـدا يسهل على أبناء الأغنياء تعليمهم ، ولم نسمع حتى الآن عن حـل ييـسر التعليم على أبناء الفقراء !

ثم تجئ الكارثة الأخيرة بتقرير ما يسمى بالبرامج المتميـزة ، والتـى تذكرنا بما كنا نسمعه عن " الرغيف السياحى " والتى تصل مـصروفاتها إلى عشرة آلاف جنيه ..

وتتكرر نفس الحجة ، ويتكرر نفس الأسلوب ، وكـأن هـذا يعكـس تصورا للمسئولين بأننا شعب يسهل خداعه ، فيخففون مؤقتـا مـن هـول الصدمة زاعمين أن هذه البرامج سوف تقدم بصورة محـدودة للتجريـب ...ومنذ متى سار نظامنا التعليمى على نهج التجريب ؟

ويقولون أنها سوف تبدأ هذا العام (أى بعد شهر ونصف) ، ثم يقولون فى الوقت نفسه أنها سوف تكون فى مبنى خاص ، مع أنهم لم يفعلوا هـذا أبدا فى الأنواع السابقة : الانتساب الموجه ، وأقسام التعليم بلغة أجنبيـة ، والتعليم المفتوح ، وكيف يكون مبنى مستقل بعد شهر ونصف ؟ هل هناك مساحات فى جامعة القاهرة وعين شمس مثلا تتحمل بناء جديـدا ؟ أم أن

الخصم والاقتطاع سوف يكون مما هو مخصص لأولاد الناس الغلابة مثلما حدث للأنواع السابقة ؟

وماذا سوف يكون من فروق فى مستوى فى أداء أعضاء هيئة التدريس الذين سوف يدرسون فى برامج الأغنياء وهؤلاء الذين يدرسون فى تعليم الفقراء ؟

وماذا سوف يكون من أمر مشاعر لدى " أولاد الجارية " تجاه " أولاد الحرة " ؟!

وعند التخرج والتقدم للعمل ، ماذا سوف يكون من أمر أولاد الناس اللى تحت عندما يدخلون فى منافسة مع أولاد الناس اللى فوق ؟!

إن كانت الحجة أن هناك من يملكون الكثير ، ومجموع درجات أبنائهم لا يؤهلهم للالتحاق بالكليات التى يرغبون ، فهناك العديد الآن من الجامعات الخاصة أفواهها فاغرة تريد المزيد من الطلاب !

كفى بذرا لبذور التباينات الاجتماعية الحادة ، توسيعا لمساحات الأخاديد الطبقية ، وتهيئة لأجواء الحقد بين شرائح المجتمع ، فذلك كله إنما هو تهيئة لزلزال اجتماعى نرجو أن يتعقل قومنا فلا يعجلون به " فالناس مش ناقصة " !

لماذا نتأخر نحن
ويتقدم غيرنا فى التعليم* ؟!

نح جانبا هذا الكم من التصريحات والبيانات التى تصدر عن مسئولى التعليم تزف إلينا بشرى غير صحيحة إلى حد كبير بأن التعليم قد تقدم ، وأن جهات دولية وهيئات أجنبية تشيد بما أحرزناه من تقدم مزعوم ، وأن مصر أصبحت تشكل نموذجا تعليميا يحتذى ..

ونح عنك كذلك ما يصدر عن تلك الفئة التى يمكن تسميتها بجماعة المنتفعين ، سواء بالاغتراف من المكافآت التى أصبحت الآن بالآلاف من المنح والقروض التى تنهال على مصر فى السنوات الأخيرة حرصا من الأجانب ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية على تقدم مصر ونهضتها (!!!) ، أو فى صورة مواقع مهمة وعالية هنا وهناك تكون السبيل كذلك للنفوذ والمال ، أو فى صورة جوائز وسفريات وخدمات منظورة وغير منظورة ...

ودع عنك كذلك آلاف الصفحات التى كتبها عبر سنوات طويلة واحد مثلى ، وكتب مثلها ، أو أكثر منها غيرى من المهمومين بهموم التعليم منبهين إلى خلل هنا وعيب هناك ، وصارخين بما حدث ويحدث من هدر فى هذا الموقع أو ذاك ، فأمثالى محرومون دائما من جنة السلطة ودفء أحضانها ، مما يجعل أحاديثهم تبدو فى صورة غير تلك التى أرادها بها أصحابها ، تبدو فى نظر الفريقين الأولين ، وقد امتلأت بالحقد وفاضت بالحسد فلا يرون إلا سوادا ، ولا يسمعون إلا فحيح أفاعى ، يصمون أذانهم عن تغريد العصافير والبلابل فى مؤسسات التعليم ...

دع عنك هذا وذاك ، ولنتوقف سويا وقفة صدق مع النفس ، فالحال التى يصفها لك ابنك أو ابنتك ، أو جارك أو زميلك ، أو أحد أقربائك ، مما لا يسر ، وعندما تسمع لأحاديث هذا وذاك ممن مروا بخبرة التعليم منذ عشرات السنين ، تجد الحسرة تملأ القلوب ، وتتخيل وكأنك تسمع فصلا من فصول السندباد أو مصباح علاء الدين أو ألف ليلة وليلة .

ولنسع إلى محاولة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات :

كيف لحالنا التعليمى أن يكون هكذا ، ونحن قد بدأنا التعليم الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأمم تسبقنا الآن لم يكن لها وجود على خريطة الدول المتعلمة ؟

كيف بدأ الوعى بخطورة مشكلة الأمية أمام مجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦ ، وعدد الأميين الآن يفوق العدد الإجمالى لجملة سكان مجموعة دول عربية ؟

كيف بدأنا التعليم العالى فى الجامع الأزهر منذ عام ٩٧٢ ، أى منذ قرن وربع من الزمان ، وبدأن التعليم الجامعى الحديث منذ عام ١٩٠٨ ، وجامعاتنا اليوم أقل قامة من جامعات دول قريبة لم يكن لها أصلا وجود على خريطة العالم ؟!

كيف حظى التعليم فى مصر بقيادات تاريخية فذة مثل : أحمد لطفى السيد ، الدكتور محمد حسين هيكل ، الدكتور طه حسين ، إسماعيل القبانى ، الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، والدكتور عبد العزيز السيد ... وغيرهم ، ثم نرى جهودهم إن كانت قد تركت آثارا ، فإلى حين ، ثم إذا بالرياح تذروها ، ونراوح مكاننا أو نسعى بخطى السلحفاة ؟

وبدلا من أن نعدد التساؤلات بتعدد مجالات التعليم وتنوع قضاياه ، واختلاف مشكلاته ، فلنجمع كل هذا فى تساؤل مركزى واحد وهو :

لماذا نتأخر نحن ويتقدم غيرنا فى التعليم ؟

هو سؤال بسيط الكلمات ، لكنه يتطلب إجابة مطولة ، يمكن بقدر من الجهد أن نجملها فى نقاط تعد على أصابع اليد ، وهى :

١- أننا لا نعرف ماذا نريد بالضبط من المسيرة الكلية للجماعة المصرية ، بغض النظر عن هذه الكلمات المفعمة بتفاؤل طفولى ورنين لفظى مخادع ، بحيث تسمع كلمات تعبر عن الرخاء والتقدم واللحاق بالأمم المتقدمة ، والتغلب على المشكلات القائمة ، وما دار وسار حول هذا وذاك ، وما يعبر عن غموض الرؤية الكلية العامة ما ترامى إلى سمعنا منذ سنوات عن مسئول ينكر على هؤلاء الذين يعيبون على الدولة أنها لا تملك " مشروعا قوميا " ، مشيرا إلى ما قامت به الدولة – مشكورة – من عمل ضخم فى مجال المجارى ، باعتباره مشروعا قوميا !!! ومثل ذلك قيل عن مشروع التطوير الضخم الذى حدث لشبكة الاتصالات ! وعندما يفتقد نظام الرؤية المجتمعية المستقبلية ، تتشظى سياسات التعليم ، فتتبدد الجهود ، وتتطاير الأموال ، وتتبعثر المشروعات والتجارب .

٢ – يترتب على هذا تلك النتيجة المنطقية من حيث افتقاد التعليم لمنطق الاستمرار فى التطوير والنهوض . صحيح أنه ما من عهد ، وما من مسئول يتولى أمر التعليم إلا ويقول أنه راغب فى الإصلاح ومهتم بالتطوير ، ويسير على هذا الطريق بالفعل ، لكنه ذلك الطريق الدائرى الذى يجعله يبدأ من حيث بدأ سابقه ، فلا يكون هناك " تراكم " فى مسار الخبرة يجعل حاضرنا التعليمى أفضل من ماضينا ، ويجعل مستقبلنا ارقى من حاضرنا ، ولعل أبرز ما يظهر لك مما يترتب على هذا من فجيعة قومية هى وحدها التى اكتسبت عنصر الاستمرار ، أن مصر دون كثير من الدول المتقدمة عليها الآن قد بدأت مسيرة التطوير والنهوض ، كما أشرنا لك من قبل منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وفى عهد محمد على بالتحديد . سوف تبادر – ربما – بالتذكير بالضربات الاستعمارية

الخارجية ، سببا منطقيا للتوقف أو التراجع ، ولكننى أذكرك على الفور ، بأن هذا لم يكن ليمنع أبدا هذا المسئول أو ذاك من ألا يسعى لهدم الجهد السابق عليه أو يتركه جانبا ، ويسعى إلى دراسته والاستفادة مما قد يكون فيه من مزايا وفوائد .

٣- وربما يكون أحد الأسباب المؤدية إلى هذا ، هو أننا - فى معظم الأحوال - لا ندرى شيئا عمن يجئ فجأة ليتولى مسئولية التعليم ، وأقصد بالدراية هنا أن تكون للشخص " خبرة سابقة " فى المجال ، سواء بالعمل ، أو الكتابة والتأليف ، أو التخصص ، ألسنا نشترط فيمن يتولى عملا ما أن تكون له " خبرة سابقة " ، وقد نقدم إغراء ، بأن الأفضلية تكون لطول الخبرة ؟ حتى فى حرف كالسباكة واللحام والكهرباء وغيرها من حرف ، وأذكر - مثلا - فى صيف ١٩٩١ أن جاءنى صديق سائلا أن خبرا أذيع بأن الذى تولى وزارة التعليم شخص اسمه حسين كامل بهاء الدين ، فهل تعرفه ؟ صديقى هذا أستاذ أيضا فى كلية التربية ، وبحكم عمله وتخصصه واهتماماته لابد أن تكون لديه فكرة واضحة عن هؤلاء الذين لهم عطاء فى عالم التربية والتعليم ، وبعد جهد ، تذكرت أمرا ، وأجبت صديقى بأن هناك طبيبا كان مسئولا عن منظمة الشباب منذ الستينيات كان اسمه هكذا ، وما زلت متذكرا ، قولى عقب هذا : لكن ، هل من المعقول ، أن يكون هو؟ إذ ما علاقته بالتربية والتعليم ؟ وتكرر الموقف من قبل عندما ذهب هذا وجاء ذاك ، حيث لم أجد أبدا أحدا من زملائنا أساتذة التربية - فى الغالب والأعم - قد سمع عن هذا الاسم أو ذاك شيئا ، ويستمر المسلسل ، حتى بالنسبة للوزارة الأخيرة .

(هذا الجزء تم حذفه من المقال) .

٤- على الرغم من أن مصر تعرف منذ سنوات غير قليلة مراكز بحث علمى متخصصة فى شئون التعليم ، لكن من النادر أن يستعان بالدراسة العلمية كمقدمة لابد منها لاتخاذ القرار ، خاصة عندما يكون القرار متعلقا بخطوة مصيرية . لقد كتبت بنفسى الكثير فى استراتيجية تطوير التعليم فى

مصر التى قدمها د٠ سرور عام ١٩٨٧ فى مؤتمر قومى أمام رئيس الدولة ، وكان ما فيها يؤكد على طول فترة الإلزام فى التعليم ، لكن ، لا يمر عام إلا ويصدر الوزير قانونا بإنقاص مدة التعليم الابتدائى عاما ، على عكس ما كتبناه فى الاستراتيجية التى قدمت أمام رئيس الدولة ، ويصدر مركز البحوث التربوية التابع للوزارة تقريرا يؤكد مضار ذلك ، فيتم التعتيم عليه! ثم يعود العام المحذوف بعد سنوات ، أيضا دون أن تسبق ذلك دراسة علمية تبرهن على أننا قد أُضرنا بإنقاص السنة ٠وتجرى دراسة ضخمة أواسط التسعينيات تحت إشراف الوزارة ، يشارك فيها مئات الباحثين وتسمر عامين ، فلما جاءت النتائج مصورة لسوء حال التعليم ، أُخفى التقرير ، لولا أن كتبنا عنه فى إحدى الصحف ، وكذلك الأستاذ فهمى هويدى فى الأهرام بعد أن استطعت أن أحصل – سرا – على نسخة ، أتحتها لكاتبنا العظيم ٠ وهناك أمثلة أخرى كثيرة ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، أننا لا نحرص على أن تقوم القرارات التعليمية على قاعدة بحث علمى ، فإذا ما أجرى بحث ، وجاءت نتائجه على غير هوى المسئول ، ألقى به فى سلة المهملات٠

٥– لقد شكى كثيرون مما حدث طوال الخمسينيات والستينيات من أن الدولة فى التعليم قامت بدور الكفيل الكامل ، مما أضعف عنصر المبادرات ، وزرع التكاسل والاعتماد على الغير ، وبذر الخوف فى قلب القطاع الخاص من أن يتقدم ليشارك فى تحمل الأعباء بإقامة المشروعات التعليمية ، لكن الحلول التى تمت حتى الآن تذهب إلى الطرف المضاد ، حيث تسير جهود الدولة فى اتجاه التناقص ، تاركة المجال يتسع شيئا فشيئا لرأس المال الخاص ، دون أن تتوافر منظومة قيم أخلاقية ، ومجموعة نظم تشريعية تلجم ما نلمسه من توحش تدريجى لرأس المال ، حيث لا يهمه إلا الكسب ، حتى ولو كان ذلك على حساب أمور أخرى أساسية يضيق المقال

عن أن يفصل فيها ٠ ترهلت أجسام متعددة بالغنى والثـروة ، وظهـرت قصور وفيلات متنوعة ، لكننا ننـسى ظهـور أضـعافها مـن الأكـواخ والأرصفة مأوى ، والقبور ، وأنياب الجوع والفقر تكاد تخنق ملايين ٠ إن هذا يفرض علينا أن نتوقف وقفة بحث وتفكير ، ولحظة صدق مع الذات ، ونتساءل : ما الحدود بين القطاع العام فى التعليم والقطاع الخاص ؟

إن هذه النقاط بعض من كل ، نسوقها على سبيل المثال لا الحـصر ، لعلها تشير إلى الإجابة عن التساؤل المطروح ، ذلك أن معرفـة المـشكلة ربما ترسم الطريق الصحيح على الحل المطلوب ٠